تأثير خصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية

The Impact of External Audit Characteristics on the Effectiveness of Risk Management in Yemeni Islamic Banks

د. جمال أحمد محمد سعيد: أستاذ مشارك – قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والحاسبات، جامعة البيضاء، اليمن.

أ. أروى عمر سالم اللسواس: بكالوريوس محاسبة، كلية العلوم الإدارية والحاسبات، جامعة البيضاء، اليمن.

***Dr. Jamal Ahmed Mohammed Saeed**: Associate Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Administrative Sciences and Computer Studies, Al-Bayda University, Yemen.*

Email: jamalbahra@bdh.edu.ye

***Ms. Arwa Omar Salem Al-Laswas**: Bachelor's Degree in Accounting, Faculty of Administrative Sciences and Computer Studies, Al-Bayda University, Yemen.*

Email: arwaalleswas@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i11.2206

تاريخ الاستلام: 2026-09-19 تاريخ القبول: 2026-10-08 تاريخ النشر 2026-11-01

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير خصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من (96) مستجيباً، وحُللت البيانات باستخدام برنامج (SPSS) خصائص المراجعة الخارجية من خلال أربعة أبعاد: الاستقلالية، والخبرة والكفاءة المهنية، وجودة الأداء، والالتزام بالمعايير المهنية، وفعالية إدارة المخاطر من خلال تحديد المخاطر، وتقييمها وقياسها، والاستجابة لها ومعالجتها، ومراقبتها والإبلاغ عنها. وأظهرت النتائج أن مستوى خصائص المراجعة الخارجية جاء مرتفعاً بمتوسط (4.01)، وكذلك فعالية إدارة المخاطر بمتوسط (3.93). وتصدرت الاستقلالية أبعاد المراجعة الخارجية، بينما جاء الالتزام بالمعايير المهنية أخيراً. وفي إدارة المخاطر، تصدر تحديد المخاطر، في حين جاء تقييم المخاطر وقياسها أخيراً. وأظهر الانحدار البسيط علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر، بمعامل تحديد (R^2=0>507) فسرت الأبعاد الأربعة مجتمعة (54.0%) من التباين في فعالية إدارة المخاطر وفق نموذج الانحدار المتعدد. وتصدرت الخبرة والكفاءة المهنية معاملات الانحدار المعيارية، تلتها جودة الأداء، ثم الاستقلالية، فالالتزام بالمعايير المهنية. كما ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لسنوات الخبرة، دون فروق دالة تبعاً للنوع الاجتماعي أو المؤهل العلمي أو التخصص أو المسمى الوظيفي. وأوصت الدراسة بتطوير أدوات تقييم المخاطر ومراقبتها، وتعزيز كفاءة المراجعين الخارجيين وجودة أدائهم، والمحافظة على استقلاليتهم، وتعزيز الالتزام بالمعايير المهنية والتنسيق مع إدارات المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، خصائص المراجعة الخارجية، إدارة المخاطر، البنوك الإسلامية اليمنية.

Abstract:

This study examined the impact of external audit characteristics on risk management effectiveness in Yemeni Islamic banks. A descriptive-analytical approach was adopted, and questionnaire data were collected from 96 respondents and analyzed using SPSS. External audit characteristics comprised four dimensions: auditor independence, professional expertise and competence, audit performance quality, and compliance with professional standards. Risk management effectiveness encompassed risk identification, assessment and measurement, response and treatment, and monitoring and reporting. The results indicated high levels of external audit characteristics (mean = 4.01) and risk management effectiveness (mean = 3.93). Auditor independence ranked first among the external audit dimensions, whereas compliance with professional standards ranked last. Risk identification ranked first among the risk management dimensions, while risk assessment and measurement ranked last. Simple regression analysis revealed a statistically significant relationship between external audit characteristics and risk management effectiveness (R^2 = 0.507). Multiple regression analysis showed that the four external audit dimensions jointly explained 54.0% of the variance in risk management effectiveness. Professional expertise and competence had the highest standardized regression coefficient, followed by audit performance quality, auditor independence, and compliance with professional standards. Significant differences were found according to years of professional experience, but not according to gender, educational qualification, specialization, or job title. The study recommended improving risk assessment and monitoring tools, strengthening external auditors' professional competence and performance quality, safeguarding auditor independence, enhancing compliance with professional standards, and improving coordination with risk management departments.

Keywords: External audit, external audit characteristics, risk management, Yemeni Islamic banks.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1. المقدمة:

يؤدي القطاع المصرفي دوراً مهماً في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد المالية، وترتبط سلامة أدائه بفاعلية الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر. وتزداد أهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بسبب تنوع أنشطتها التمويلية والاستثمارية، وما يرتبط بها من مخاطر ائتمانية وسوقية وتشغيلية ومخاطر السيولة، فضلاً عن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، تؤكد المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية أهمية وجود أطر فعالة للحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر بما يعزز سلامة المؤسسات المصرفية واستقرارها (Basel Committee on Banking Supervision, 2024).

وتُعد المراجعة الخارجية إحدى الآليات الداعمة للحوكمة وموثوقية التقارير المالية، وتتأثر فاعليتها بخصائص مهنية تتناولها الدراسة الحالية من خلال أربعة أبعاد هي: الاستقلال، والخبرة والكفاءة المهنية، وجودة أداء المراجعة، والالتزام بالمعايير المهنية. وتوفر المعايير الدولية للمراجعة إطاراً مهنياً لتنفيذ ارتباطات المراجعة وإدارة جودتها، بما يدعم موثوقية أعمال المراجعة ومخرجاتها (International Auditing and Assurance Standards Board [IAASB], 2026). وفي المقابل، تتطلب فعالية إدارة المخاطر عمليات مترابطة تشمل تحديد المخاطر، وتقييمها وقياسها، والاستجابة لها ومعالجتها، ومراقبتها والإبلاغ عنها، بما يدعم الرقابة واتخاذ القرارات المناسبة.

وفي البيئة اليمنية تناولت دراسات سابقة جوانب مختلفة من العلاقة بين المراجعة والحوكمة وإدارة المخاطر. فقد بحثت الجوبحي (2024) دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، بينما تناول عياش (2016) دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية. كما تناولت دراستا Attaf and Bensbahou (2025) موضوعات مرتبطة بالمراجعة الداخلية القائمة على المخاطر وعلاقتها بتحسين عمليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية. وعلى الرغم من صلة هذه الدراسات بموضوع البحث الحالي، فإن الدراسات المتعلقة بالمراجعة الداخلية تختلف من حيث نطاقها عن الدراسات التي تتناول خصائص المراجعة الخارجية.

وفي ضوء ذلك تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في الحاجة إلى اختبار العلاقة بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر ضمن نموذج تطبيقي يحدد أبعاد كل متغير بوضوح، ويركز على البنوك الإسلامية اليمنية. وتتناول الدراسة هذه العلاقة من خلال أربعة أبعاد لخصائص المراجعة الخارجية وأربعة أبعاد لفعالية إدارة المخاطر، بما يتيح تحليل

إسهام خصائص المراجعة الخارجية في تفسير التباين في فعالية إدارة المخاطر ضمن حدود النموذج وأدوات القياس المعتمدة.

وانطلاقاً مما سبق تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل تأثير خصائص المراجعة الخارجية في فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين ومدى إسهام خصائص المراجعة الخارجية في تفسير التباين في فعالية إدارة المخاطر، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية وتقديم مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات المهنية والرقابية في القطاع المصرفي اليمني.

2. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُعد إدارة المخاطر من المرتكزات الأساسية لضمان استقرار البنوك وسلامة أدائها، إذ تتطلب فاعليتها وجود آليات مهنية ورقابية تساعد على تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها، والاستجابة لها ومعالجتها، ومراقبتها والإبلاغ عنها. وفي هذا السياق، تبرز المراجعة الخارجية بوصفها إحدى الآليات الداعمة للحوكمة وموثوقية التقارير المالية، لما يمكن أن تسهم به في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية والكشف عن أوجه القصور في نظم الرقابة، في حدود طبيعة ارتباط المراجعة ومسؤولياتها المهنية. وتؤكد المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية أهمية وجود أطر فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر بما يعزز سلامة المؤسسات المصرفية واستقرارها (Basel Committee on Banking Supervision [BCBS], 2024).

وفي البيئة اليمنية، تناولت دراسات سابقة جوانب مرتبطة بالمراجعة الخارجية والحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كما هو موضح في قسم الدراسات السابقة. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في تناول جوانب مختلفة من الموضوع، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى مزيد من الأدلة الميدانية بشأن العلاقة بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية، في ضوء نموذج تحليلي يحدد خصائص المراجعة الخارجية بأبعادها المعتمدة في الدراسة الحالية، وهي: الاستقلالية، والخبرة والكفاءة المهنية، وجودة أداء المراجعة، والالتزام بالمعايير المهنية.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التحقق ميدانياً من طبيعة تأثير خصائص المراجعة الخارجية، مجتمعةً وبأبعادها المختلفة، في فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية، ومدى إسهام هذه الخصائص في تفسير التباين في فعالية إدارة المخاطر، التي تتضمن تحديد المخاطر، وتقييمها وقياسها، والاستجابة لها ومعالجتها، ومراقبتها والإبلاغ عنها.

وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: **إلى أي مدى تؤثر خصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية؟** ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مستوى توافر خصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية) في البنوك الإسلامية اليمنية؟
2- ما مستوى فعالية إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، التقييم والقياس، الاستجابة ومعالجة المخاطر، مراقبة المخاطر والابلاغ عنها) في البنوك الإسلامية اليمنية؟
3- ما طبيعة التأثير الإجمالي لخصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر؟
4- ما التأثير التفصيلي لكل بُعد من أبعاد خصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية) على فعالية إدارة المخاطر؟
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في آراء عينة الدراسة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية والوظيفية: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة المهنية؟

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1- تقييم مستوى توافر خصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية) في البنوك الإسلامية اليمنية.
2- قياس مستوى فعالية إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، التقييم والقياس، الاستجابة ومعالجة المخاطر، مراقبة المخاطر والابلاغ عنها) في البنوك الإسلامية اليمنية.
3- تحليل طبيعة التأثير الإجمالي لخصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر.
4- تحليل التأثير التفصيلي لكل بُعد من أبعاد خصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية) على فعالية إدارة المخاطر.
5- اختبار الفروق في آراء عينة الدراسة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية والوظيفية: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة المهنية.

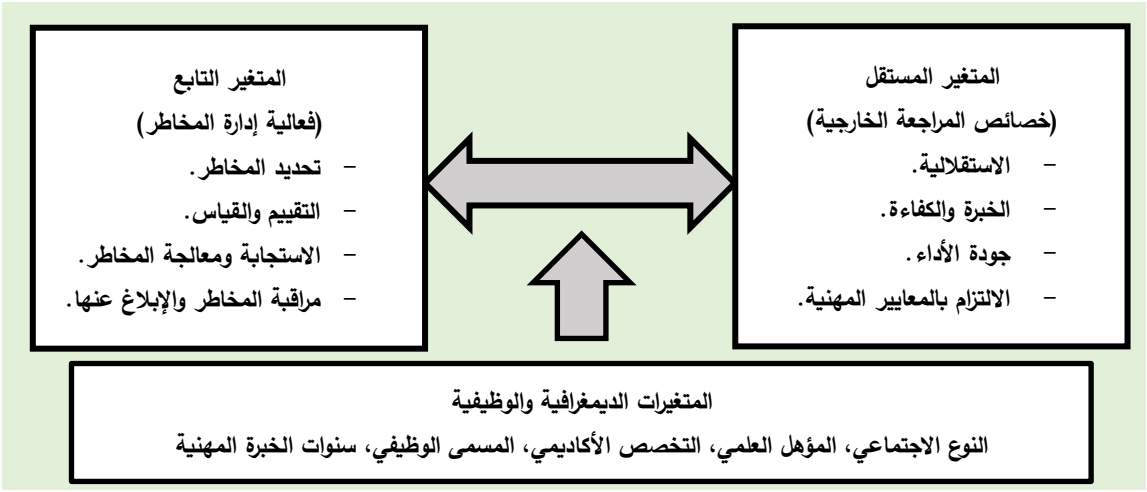
4. أهمية الدراسة:

أ- **الأهمية النظرية:** تسد الدراسة فجوة واضحة في الأدبيات اليمنية، باختبار أربعة أبعاد للمراجعة الخارجية على أربعة أبعاد لإدارة المخاطر في نموذج واحد. كما أنها تقدم إطاراً نظرياً متكاملاً يربط بين نظرية الوكالة ونظرية الحوكمة بممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من بيئة مضطربة.

ب- الأهمية التطبيقية: تساعد إدارات البنوك الإسلامية اليمنية في تحسين معايير اختيار مكاتب المراجعة الخارجية وتطوير سياسات التعاقد معها بما يعزز فعالية إدارة المخاطر. وتفيد مكاتب المراجعة الخارجية في تشخيص نقاط القوة والضعف في أدائها المهني في أبعاد الاستقلالية والكفاءة وجودة الأداء والالتزام بالمعايير.

5. أنموذج الدراسة:

شكل رقم (1): يوضح أنموذج الدراسة



المصدر: من أعداد الباحث بالاستفادة من الدراسات السابقة

6. **حدود الدراسة:** تكمن حدود الدراسة في الآتية:

أ- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على أربعة أبعاد لخصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية)، وعلى أربعة أبعاد لفعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية (تحديد المخاطر، التقييم والقياس، الاستجابة ومعالجة المخاطر، مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها).

ب-**الحدود المكانية:** تُطبقت الدراسة على البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وعددها سبعة بنوك.

ت-**الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة الفئات المهنية ذات الصلة المباشرة بموضوعها، تشمل العاملين في إدارات المراجعة الداخلية والمراجعة الشرعية، وإدارة المخاطر، والإدارات المالية والمحاسبية ولجان المراجعة، ممن لديهم معرفة مباشرة بالمراجعة الخارجية.

ث-**الحدود الزمانية:** تطبقت الدراسة الميدانية خلال العام 2025- 2026م.

7. مصطلحات الدراسة:

1- المراجعة الخارجية:

التعريف الاصطلاحي: هي عملية فحص مهني مستقل للقوائم المالية بهدف الحصول على تأكيد معقول بأنها خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإبداء رأي

مهني مستقل حول مدى إعدادها وفقاً لإطار التقرير المالي المطبق (Basel Committee on Banking Supervision, 2014).

التعريف الإجرائي: هي وظيفة التأكيد المهني المستقلة التي يؤديها المراجع الخارجي للبنوك الإسلامية اليمنية محل الدراسة لفحص القوائم المالية وإبداء رأي مهني بشأنها، وتقاس في هذه الدراسة من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المتعلقة بأبعادها الأربعة.

2- خصائص المراجعة الخارجية:

التعريف الاصطلاحي: هي مجموعة السمات المهنية التي تدعم قدرة المراجع الخارجي على تنفيذ أعمال المراجعة بكفاءة وموضوعية واستقلال، وفقاً للمتطلبات والمعايير المهنية، بما يعزز جودة إجراءات المراجعة وموثوقية نتائجها. ويتصل هذا المفهوم بمتطلبات إدارة جودة المراجعة ومسؤوليات المراجع وفريق العمل عن تحقيق الجودة في ارتباط المراجعة (IAASB, 2020)

التعريف الإجرائي: هي مستوى توافر وتطبيق السمات المهنية للمراجعة للخارجية في البنوك الإسلامية اليمنية محل الدراسة، ويقاس من خلال أربعة أبعاد: الاستقلالية، والخبرة والكفاءة، وجودة الأداء، والالتزام بالمعايير المهنية، وفقاً لمتوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

3- فعالية إدارة المخاطر:

التعريف الاصطلاحي: هي مدى قدرة المؤسسة على تطبيق عمليات منهجية ومتكاملة لتحديد المخاطر وقياسها وتقييمها، واختيار الاستجابات المناسبة لمعالجتها، ومراقبتها والإبلاغ عنها، بما يدعم اتخاذ القرارات وإدارة التعرض للمخاطر. ويتسق هذا التعريف مع المبادئ والإرشادات العامة لإدارة المخاطر (International Organization for Standardization [ISO], 2018)، ومع متطلبات إدارة المخاطر في الأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، التي تؤكد أهمية تحديد المخاطر وقياسها والتخفيف منها ومراقبتها والإبلاغ عنها (Saudi Central Bank [SAMA], 2023)

التعريف الإجرائي: هي مستوى التطبيق الفعلي والمنظم لعمليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية محل الدراسة، وتقاس من خلال أربعة أبعاد: تحديد المخاطر، التقييم والقياس، الاستجابة والمعالجة، والمراقبة والإبلاغ، وفقاً لمتوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1. المراجعة الخارجية في المصارف الإسلامية:

تمثل المراجعة الخارجية إحدى الآليات المهنية الداعمة للحوكمة والمساءلة في المصارف، إذ تهدف إلى فحص القوائم المالية وجمع أدلة المراجعة الكافية والمناسبة، وصولاً إلى إبداء رأي مهني مستقل بشأن مدى إعداد القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي المعمول به. وتزداد أهمية هذه الوظيفة في القطاع المصرفي بسبب طبيعة المعاملات المالية، وتنوع المخاطر، وحساسية المعلومات المحاسبية بالنسبة إلى المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية. وفي السياق اليمني، تناولت الجوبحي (2024) دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية، بما يبرز أهمية المراجعة الخارجية ضمن منظومة الرقابة والحوكمة المصرفية.

وتكتسب المراجعة الخارجية في المصارف الإسلامية أهمية إضافية بسبب طبيعة صيغ التمويل والاستثمار، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة، وما تتطلبه من فهم للمعالجات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة. ويستلزم ذلك أن يمتلك المراجع معرفة مهنية مناسبة بطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية والمخاطر المرتبطة بها، مع مراعاة حدود مسؤوليته المهنية. فمسؤولية إنشاء نظام فعال لإدارة المخاطر وتشغيله تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، في حين تتمثل مسؤولية المراجع الخارجي في تخطيط عملية المراجعة وتنفيذها، وتقييم مخاطر التحريف الجوهري، وفحص الأدلة، وإبداء الرأي المهني، والتواصل بشأن المسائل المهمة وفقاً للمعايير المنطبقة.

وتؤكد الأدلة التطبيقية الحديثة في البيئة اليمنية أهمية الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في تحسين جودة التقارير؛ فقد توصل الذيفاني والغزي (2026) إلى وجود أثر إيجابي لتعديلات معايير المراجعة الدولية المتعلقة بفقرات التقرير في جودة تقرير المراجع الخارجي للبنوك التجارية اليمنية. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تناولت البنوك التجارية، فإن نتائجها توفر سياقاً مهنياً ذا صلة بأهمية الالتزام بالمعايير وجودة المخرجات، مع ضرورة عدم تعميم نتائجها تلقائيًا على المصارف الإسلامية.

2. خصائص المراجعة الخارجية:

تتأثر فاعلية المراجعة الخارجية بمجموعة من الخصائص المهنية التي تساعد المراجع على تنفيذ مهمته بموضوعية وكفاءة، وتدعم جودة إجراءات المراجعة وموثوقية نتائجها. وتتناول الدراسة الحالية هذه الخصائص من خلال أربعة أبعاد هي: الاستقلال، والخبرة والكفاءة المهنية، وجودة أداء المراجعة، والالتزام بالمعايير المهنية. ويتفق هذا التوجه مع الأدبيات التطبيقية الحديثة التي بحثت

العوامل المرتبطة بجودة المراجعة الخارجية، بما في ذلك الاستقلالية والعناية المهنية والخبرة والالتزام بالمعايير (البركي، 2025؛ خلاط والمحجوبي، 2024؛ الشريف، 2024).

تقيس الدراسة خصائص المراجعة الخارجية من خلال أربعة أبعاد مترابطة، هي:

أ- **الاستقلال:** تعني استقلالية المراجع الخارجي قدرته على تكوين حكم مهني موضوعي وإبداء رأيه دون خضوع غير مناسب لضغوط الإدارة أو المصالح الشخصية والاقتصادية. وتُعد الاستقلالية عنصراً أساسياً في تعزيز الثقة في نتائج المراجعة، لأنها تساعد المراجع على تقييم الأدلة والإفصاحات والإبلاغ عن التحريفات الجوهرية دون تحيز. وقد تناولت البركي (2025) العلاقة بين الاستقلالية والعناية المهنية والتعليم والتدريب والخبرة في تحسين جودة المراجعة، وأكدت أهمية المحافظة على استقلال المراجع وتنمية كفاءته المهنية. ومع ذلك، لا تكفي الاستقلالية وحدها لضمان جودة المراجعة؛ إذ يتوقف ذلك أيضاً على كفاءة المراجع وجودة أدائه وملاءمة إجراءات المراجعة.

ب- **الخبرة والكفاءة المهنية:** تشير الخبرة والكفاءة المهنية إلى امتلاك المراجع التأهيل العلمي والمعرفة الفنية والتدريب والخبرة العملية اللازمة لتنفيذ أعمال المراجعة. وتساعد هذه الخصائص على فهم طبيعة العمليات المصرفية، وتحديد مخاطر التحريف الجوهري، وتقييم التقديرات المحاسبية، واختيار إجراءات المراجعة المناسبة، وتحليل الأدلة التي يستند إليها الرأي المهني. وتبرز أهمية هذا البعد في المصارف الإسلامية بسبب تنوع صيغ التمويل والاستثمار وتداخل الجوانب المحاسبية والرقابية والشرعية. وفي هذا السياق، أشارت البركي (2025) إلى أهمية التعليم والتدريب المهني المستمر والخبرة في دعم جودة المراجعة، كما تناول خلاط والمحجوبي (2024)العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة وفريق العمل والمنشأة محل المراجعة بوصفها عوامل مؤثرة في جودة خدمات المراجعة الخارجية.

ت- **جودة أداء المراجعة:** تتعلق جودة أداء المراجعة بمدى كفاءة تخطيط إجراءات المراجعة وتنفيذها وتوثيقها والإشراف عليها، ومدى ملاءمة الأدلة التي يجمعها المراجع لتكوين استنتاجاته المهنية. وتشمل هذه العمليات تحديد مخاطر التحريف الجوهري، وتصميم إجراءات تستجيب للمخاطر المقدرة، وفحص المستندات والإفصاحات، وتقييم التقديرات المحاسبية، وتوثيق النتائج والتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة. وقد تناول الشريف (2024) أثر تطبيق متطلبات المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة الخارجية، وتوصل إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائياً لهذه المتطلبات في جودة المراجعة. كما أظهرت دراسة الذيفاني والغزي (2026) أهمية الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بتقرير المراجع الخارجي في تحسين جودة التقرير وتعزيز الثقة في

مخرجات المراجعة. وتدعم هذه النتائج أهمية جودة الأداء بوصفها أحد الأبعاد الأساسية لخصائص المراجعة الخارجية.

ث- **الالتزام بالمعايير المهنية:** يقصد بالالتزام بالمعايير المهنية تقيد المراجع الخارجي بالمعايير الدولية للمراجعة ومتطلبات إدارة الجودة وقواعد السلوك المهني والاستقلالية، إلى جانب التعليمات الرقابية المنطبقة على المهمة. ويسهم هذا الالتزام في تنظيم إجراءات المراجعة، وتحسين جودة التوثيق، وتعزيز اتساق الاستنتاجات المهنية وقابليتها للفحص والتقييم. وقد بينت دراسة الذيفاني والغزي (2026) أهمية تطبيق معايير المراجعة الدولية المتعلقة بتقرير المراجع الخارجي في تحسين جودة التقارير الصادرة عن مراجعي البنوك التجارية اليمنية. كما تناول الشريف (2024) أهمية تطبيق متطلبات المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة الخارجية. وفي المصارف الإسلامية، ينبغي مراعاة المتطلبات الشرعية والتنظيمية ذات الصلة ضمن نطاق مهمة المراجع، مع التمييز بين مسؤولية المراجع الخارجي عن مراجعة القوائم المالية ومسؤولية هيئة الرقابة الشرعية عن المسائل الداخلة في اختصاصها.

3. فعالية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

تتمثل فعالية إدارة المخاطر في قدرة المصرف على تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها، والاستجابة لها، ومراقبتها والإبلاغ عنها بصورة منهجية ومستمرة. وتتطلب هذه الفعالية تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية، ووضوح المسؤوليات، وتوافر المعلومات الموثوقة، ومتابعة الإجراءات التصحيحية (Saudi Central Bank 2023؛ Basel Committee on Banking Supervision, 2024).

وتكتسب إدارة المخاطر أهمية خاصة في المصارف الإسلامية بسبب تنوع مخاطرها الائتمانية والسوقية والتشغيلية ومخاطر السيولة والاستثمار، فضلاً عن مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة. وقد أكدت الأطر الرقابية أهمية وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر يتناسب مع طبيعة المصرف وحجم عملياته.

وتُقاس فعالية إدارة المخاطر في هذه الدراسة من خلال أربعة أبعاد:

1- تحديد المخاطر: يتمثل في التعرف المنهجي على مصادر المخاطر الحالية والمحتملة وتصنيفها، بما يشمل المخاطر المصرفية ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، بما يساعد على تحديد أولويات التعامل معها (البنك المركزي السعودي، 2023؛ Islamic Financial Services Board [IFSB], 2005).

2- تقييم المخاطر وقياسها: يشير إلى تقدير احتمالات وقوع المخاطر وآثارها المحتملة، وتحليل مستويات التعرض لها ومقارنتها بحدود تقبل المخاطر المعتمدة، بما يدعم ترتيب الأولويات واتخاذ القرارات المناسبة (IFSB, 2005؛ Basel Committee on Banking Supervision, 2024).

3- الاستجابة للمخاطر ومعالجتها: تتمثل في اختيار التدابير المناسبة للتعامل مع المخاطر، من خلال تخفيفها أو تجنبها أو قبولها ضمن الحدود المعتمدة، مع تحديد المسؤوليات ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية (IFSB, 2005؛ Basel Committee on Banking Supervision, 2024).

4- مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها: تتضمن متابعة مستويات التعرض للمخاطر ومدى الالتزام بالسياسات المعتمدة، وإعداد تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب للجهات المسؤولة. ويمكن للمراجع الخارجي التواصل بشأن أوجه القصور في الرقابة الداخلية وفق المعايير المهنية، دون أن يحل محل إدارة المخاطر أو التدقيق الداخلي (البنك المركزي السعودي، 2023).

وبناءً على ذلك، تعتمد الدراسة هذه الأبعاد الأربعة إطاراً إجرائياً لقياس فعالية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية.

4. العلاقة النظرية بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر:

تتبع العلاقة بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر من دور المراجعة في تعزيز موثوقية المعلومات، وتقييم المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة، والكشف عن أوجه القصور الرقابية والإبلاغ عنها. فمن المتوقع أن يدعم استقلال المراجع موضوعية أحكامه، وأن تساعد خبرته وكفاءته على فهم العمليات المصرفية ومخاطرها، فيما تعزز جودة الأداء والالتزام بالمعايير المهنية كفاءة الفحص وتقييم الأدلة.

وفي السياق اليمني، تناولت دراسات ديان وباسردة (2025)، والشرعبي والحالمي (2024)، والعمودي وبن كليب (2015) جوانب مختلفة من المراجعة والرقابة وإدارة المخاطر في المؤسسات والمصارف اليمنية. كما بحثت دراستا Attaf and Bensbahou (2025) و Kurniawan et al. (2024) قضايا إدارة المخاطر وحوكمتها في المصارف، بينما تناولت دراسة El-Deeb et al. (2024) دور خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة في الإفصاح عن المخاطر. وتوفر هذه الدراسات دعماً سياقياً للعلاقة محل البحث، رغم اختلاف بعض متغيراتها ومجتمعاتها عن الدراسة الحالية.

وبناءً على ذلك، تختبر الدراسة العلاقة بين خصائص المراجعة الخارجية بأبعادها الأربعة: الاستقلال، والخبرة والكفاءة المهنية، وجودة أداء المراجعة، والالتزام بالمعايير المهنية؛ وفعالية إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة: تحديد المخاطر، وتقييمها وقياسها، والاستجابة لها ومعالجتها، ومراقبتها والإبلاغ عنها. وتظل المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والوظائف المختصة.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة Attaf and Bensbahou (2025):

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر منهج المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين عمليات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية العاملة في مدينة عدن. وركزت على أربع وظائف رئيسية هي: الكشف المبكر عن المخاطر، وتقييم المخاطر، وتقويم الضوابط الرقابية، والمراقبة والإبلاغ عنها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وحللت العلاقة بين مدخل المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر وتحسين عمليات إدارة المخاطر باستخدام تحليل الانحدار الخطي وتحليل التباين (ANOVA). واعتمدت الدراسة على استبانة ميدانية. وشمل مجتمع الدراسة المصارف الإسلامية العاملة في مدينة عدن، وتناول التطبيق ثمانية مصارف إسلامية. وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمدخل المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر في تحسين عمليات إدارة المخاطر بنسبة معلنة بلغت (51.3%) وكان تقويم الضوابط الرقابية أكثر وظائف المدخل تأثيرًا بنسبة (45.2%)، يليه تقييم المخاطر بنسبة (39.9%)، ثم الكشف المبكر عن المخاطر بنسبة (32.2%)، في حين سجلت وظيفة المراقبة والإبلاغ أقل نسبة تأثير بلغت (24.3%). أوصت الدراسة بأن تأخذ إدارات المصارف الإسلامية في الاعتبار تقارير وتوصيات إدارات المراجعة الداخلية بشأن أنشطة إدارة المخاطر، وأن تطور نظم الاتصال وتبادل المعلومات بين الإدارة والمراجعة الداخلية، بما يدعم المراقبة والإبلاغ في الوقت المناسب.

2. دراسة الجوبحي (2024):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. اعتمدت على الاستبانة لجمع البيانات من المراجعين الخارجيين والعاملين في المصارف الإسلامية اليمنية. وأجري تحليل (150) استبانة. أظهرت الدراسة أن للمراجع الخارجي دوراً في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية، ولا سيما من خلال نقل المعلومات إلى الأطراف المعنية، وتعزيز الإشراف على أداء الإدارة في مجالي المخاطر والرقابة، ودعم التكامل بين المراجعة الداخلية

والخارجية. أوصت الدراسة بتعزيز دور المراجع الخارجي في تطبيق مبادئ الحوكمة، وتدريب العاملين في المصارف على آليات الحوكمة، وتطوير قدرات المراجعين الخارجيين لمواكبة التطورات في القطاع المصرفي الإسلامي.

3. دراسة Mnif and Tahari (2022):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر حجم لجنة المراجعة واستقلاليتها وخبرتها في مستوى التزام المصارف الإسلامية بمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة أيوفي (AAOIFI). استخدمت الدراسة تحليل بيانات بانل ونماذج انحدار لاختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الالتزام بالمعايير. اعتمدت على تحليل محتوى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية، وقياس مستوى الالتزام بمعايير أيوفي وخصائص لجان المراجعة. بلغت العينة (372) مشاهدة بنك/سنة خلال الفترة 2009–2015، وشملت مصارف إسلامية في ثماني دول تضمنت الدول التي جرى فحصها اليمن إلى جانب دول إسلامية أخرى. توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بمعايير أيوفي يتأثر إيجابياً بحجم لجنة المراجعة وبالخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، كما أظهرت أن الجمع بين الخبرة المحاسبية والخبرة الثقافية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية يحسن مستوى الالتزام، في حين لم يظهر لاستقلالية لجنة المراجعة أثر مستقل ذي دلالة في مستوى الالتزام. تدعم النتائج أهمية توفير الخبرة المالية والمحاسبية والخبرة المتخصصة في الصيرفة الإسلامية داخل لجان المراجعة، وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية ذات الصلة.

4. دراسة Salem et al (2021)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر جودة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض لدى المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استخدمت الدراسة منهجاً كمياً قائماً على تحليل بيانات المصارف، وطبقت نماذج التأثيرات العشوائية وطريقة العزوم المعممة (GMM)، كما استخدمت نموذج المربعات الصغرى ذي المرحلتين (2SLS) لمعالجة بعض مشكلات عدم التجانس والسببية العكسية. أعتمدت على البيانات المالية والتقارير السنوية وبيانات DataStream وقيسَت جودة المراجعة باستخدام مؤشرات منها الاستعانة بمكاتب المراجعة الأربع الكبرى، والمراجعة المشتركة، وحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها واجتماعاتها. شملت العينة (1378) مشاهدة بنك/سنة لمصارف إسلامية وتقليدية في (16) دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال الفترة 2018– 2006، ومن بينها اليمن. أظهرت النتائج أن مكاتب المراجعة الأربع الكبرى والمراجعة المشتركة وحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها تحد من إدارة الأرباح لدى المصارف الإسلامية. وفي المقابل، لم يظهر لاجتماعات لجنة المراجعة والتنوع بين الجنسين أثر واضح في إدارة الأرباح. وكما أظهرت المقارنات أن جودة المراجعة كانت أعلى في المصارف

الإسلامية من المصارف التقليدية ضمن العينة المدروسة. أوصت الدراسة بتعزيز جودة المراجعة والرقابة على التقارير المالية في المصارف الإسلامية، مع ضرورة تطوير الأطر التنظيمية التي ترفع الشفافية وتحمي مستخدمي المعلومات المالية.

5. دراسة Nguyen (2021):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر فعالية لجان المراجعة والهيئات الشرعية في سلوك تحمل المخاطر لدى المصارف التقليدية والإسلامية، مع تحليل اختلاف هذه الآثار باختلاف نوع المصرف. استخدمت الدراسة منهجاً كميا تحليلياً قائماً على بيانات بانل، وطبقت نماذج التأثيرات الثابتة وطريقة العزوم المعممة (GMM). اعتمدت على بيانات المصارف المنشورة، وقاست خصائص لجان المراجعة والهيئات الشرعية، ثم اختبرت علاقتها بمؤشرات تحمل المخاطر. شملت العينة 159 مصرفاً، منها 57مصرفاً إسلامياً و102 مصرف تقليدي، في عشر دول، خلال الفترة 2002– 2018أظهرت النتائج أن استقلالية لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها وخبرتها المالية ارتبطت بانخفاض تحمل المخاطر في المصارف التقليدية، بينما لم تظهر العلاقة نفسها في المصارف الإسلامية .وفي المقابل، ارتبطت الخبرة المالية للهيئات الشرعية بانخفاض بعض مؤشرات المخاطر في المصارف الإسلامية. أوصت الدراسة بتعزيز فعالية آليات الرقابة والحوكمة في المصارف الإسلامية، مع مراعاة الدور الخاص للهيئات الشرعية في الإشراف على المخاطر المرتبطة بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

6. دراسة عياش (2016):

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية اليمنية، مع التركيز على سياسات وإجراءات إدارة المخاطر وأساليب قياسها والرقابة عليها والاستجابة لها. تشير البيانات المتاحة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي. وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة. وطبقت على العاملين في المصارف الإسلامية اليمنية والمراجعين الخارجيين. أظهر نتائج الدراسة وجود أثر للكفاءة العلمية والمهنية للمراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر المصرفية، كما أبرز أهمية منهجية مراجعة المخاطر في تقويم السياسات والإجراءات المصرفية وأساليب قياس المخاطر وتقييمها. أوصت الدراسة بإعداد دليل إرشادي لمراجعة المصارف الإسلامية وتحديثه، وتضمين تقارير المراجعة عرضاً تفصيلياً للمخاطر المصرفية، وتطوير متطلبات تأهيل مراجعي المصارف، ووضع معايير أكثر تخصصاً لمراجعة المخاطر في المصارف الإسلامية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه التشابه والاختلاف:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بدور المراجعة والحوكمة والرقابة في تعزيز إدارة المخاطر وتحسين الأداء في القطاع المصرفي. ومع ذلك، تختلف عنها في طبيعة المتغيرات والأبعاد التي تتناولها؛ فقد ركزت دراسة Attaf and Bensbahou (2025) على المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر، بينما تناولت دراسة الجوبحي (2024) دور المراجع الخارجي في تدعيم الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية. واهتمت دراسة عياش (2016) بدور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر المصرفية، في حين بحثت دراسة Mnif and Tahari (2022) خصائص لجان المراجعة وعلاقتها بالالتزام بمعايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. أما دراسة Salem et al. (2021) فتناولت جودة المراجعة وعلاقتها بإدارة الأرباح، بينما ركزت دراسة Nguyen (2021) على دور لجان المراجعة والهيئات الشرعية في الرقابة على المخاطر المصرفية. وبذلك تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على العلاقة بين خصائص المراجعة الخارجية، ممثلة في الاستقلالية والخبرة والكفاءة المهنية وجودة الأداء والالتزام بالمعايير المهنية، وفعالية إدارة المخاطر بأبعادها المتمثلة في تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها والاستجابة لها ومعالجتها ومراقبتها والإبلاغ عنها، في البنوك الإسلامية اليمنية.

ثانياً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تأصيل الإطار النظري لمتغيري الدراسة، وتحديد أبعادهما، وصياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، والاسترشاد بها في إعداد أداة الدراسة واختيار المنهج والإجراءات الإحصائية المناسبة. كما أسهمت نتائج تلك الدراسات في توفير أساس للمقارنة وتفسير النتائج في ضوء طبيعة البيئة المصرفية اليمنية وخصوصية البنوك الإسلامية.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية والإضافة العلمية:

تتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في تناولها خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر ضمن نموذج تحليلي واحد، يجمع أربعة أبعاد لكل متغير، وتطبيقه ميدانياً على البنوك الإسلامية اليمنية. كما تسعى إلى توفير أدلة ميدانية حول مستوى توافر خصائص المراجعة الخارجية ومستوى فعالية إدارة المخاطر، واختبار العلاقة والتأثير بينهما وفقاً للتحليلات الإحصائية المعتمدة في الدراسة، بما يسهم في إثراء المعرفة المتعلقة بالمراجعة الخارجية وإدارة المخاطر في البيئة المصرفية اليمنية.

رابعاً: الفجوة البحثية:

على الرغم من تنوع الدراسات السابقة في تناول المراجعة الخارجية والحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر المصرفية، فإن الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها لم تقدم، في حدود ما توفر للباحث، معالجة متكاملة للعلاقة بين خصائص المراجعة الخارجية بأبعادها الأربعة وفعالية إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة في البنوك الإسلامية اليمنية ضمن نموذج ميداني واحد. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرين واختبار تأثير خصائص المراجعة الخارجية في فعالية إدارة المخاطر، بما يوفر نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات المهنية وتعزيز إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية.

رابعاً: منهجية الدراسة:

1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة أهدافها المتمثلة في وصف خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر، وتحليل العلاقة بينهما في البنوك الإسلامية اليمنية. ولتحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة، استُخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة.

2. مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من (120) عاملاً في سبعة بنوك يمنية، هم العاملون الذين ترتبط وظائفهم بالمراجعة الخارجية، وإدارة المخاطر، والمحاسبة والتقارير المالية، والحوكمة والرقابة. وشملت البنوك: بنك الأمل، وبنك التسليف التعاوني والزراعي، وبنك اليمن للإنشاء والتعمير، وبنك التضامن، وبنك الكريمي، والبنك التجاري اليمني، والبنك المركزي اليمني. وقد حُدّد حجم المجتمع استناداً إلى البيانات التي حصل عليها الباحث من البنوك المعنية أثناء توزيع الاستبانة.

3. عينة الدراسة:

اعتمد الباحث أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبانة على جميع أفراد المجتمع البالغ عددهم (120) عاملاً. وقد استُرجعت (105) استبانات، بينما لم تُسترجع (15) استبانة، واستُبعدت (9) استبانات تالفة، ليبلغ العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (96) استبانة، بنسبة (80%) من إجمالي المجتمع. وبذلك تحدد حجم العينة النهائية وفقاً للاستجابات الفعلية والاستبانات الصالحة للتحليل، والجدول رقم (1) يوضح العينة وفق متغيراتها الديمغرافية.

جدول رقم (1): يوضح توزيع عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية والوظيفية (ن=96)

المتغير الديمغرافي	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	84	%87.5
	أنثى	12	%12.5
المؤهل العلمي	دبلوم	5	%5.2
	بكالوريوس	75	%78.1
	ماجستير	16	%16.7
	دكتوراه	0	%0.0
التخصص الأكاديمي	محاسبة ومراجعة	60	%62.5
	تمويل وبنوك	5	%5.2
	إدارة أعمال	12	%12.5
	اقتصاد إسلامي/شريعة	1	%1.0
	أخرى	18	%18.8
المسمى الوظيفي	مدير/نائب مدير إدارة المخاطر	18	%18.8
	مراجع داخلي/شرعي	20	%20.8
	مدير مالي	7	%7.3
	محاسب	18	%18.8
	أخرى	33	%34.4
سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	23	%23.9
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	35	%36.5
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	16	%16.7
	15سنة فأكثر	22	%22.9
الإجمالي		96	%100.0

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

4. أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وقد أُعدت بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة، وتكونت من قسمين: أولهما البيانات الديموغرافية والوظيفية، وثانيهما محاور الدراسة، بإجمالي 40 فقرة موزعة على ثمانية أبعاد، بواقع (5) فقرات لكل بُعد ، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يوضح محاور وأبعاد أداة الدراسة

المحور		أبعاد المتغير	عدد الفقرات
الأول	خصائص المراجعة الخارجية	الاستقلالية	5
		الخبرة والكفاءة	5
		جودة الأداء	5
		الالتزام بالمعايير المهنية	5
الثاني	فعالية إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	5
		التقييم والقياس	5
		الاستجابة ومعالجة المخاطر	5
		مراقبة المخاطر والابلاغ عنها	5
العدد الكلي لفقرات محاور الدراسة			40

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

وقد تم قياس جميع بنود الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وفق الأوزان الموضحة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): مقياس ليكرت الخماسي

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

ومن قد تم التفسير اللفظي لمتوسط استجابات عينة الدراسة، وكما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): التفسير اللفظي لمتوسط استجابات عينة الدراسة

المتوسط الحسابي	1.00 إلى أقل من 1.80	1.80 إلى أقل من 2.60	2.60 إلى أقل من 3.40	3.40 إلى أقل من 4.20	4.20 إلى 5.00
التفسير اللفظي	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

صدق وثبات أداة الدراسة:

للتحق من الصدق الظاهري؛ عُرضت الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من المختصين في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف التحقق من وضوح الفقرات، ومدى ملائمتها للأبعاد التي تنتمي إليها، وشمولها للمحتوى المراد قياسه، واستُخدمت ملاحظاتهم لتحسين الأداة، حيث شملت التعديلات حذف البنود المتكررة، وإضافة بنود لتغطية الفجوات المحددة، وإعادة صياغة العبارات الغامضة أو غير الواضحة. وقد عززت عملية المراجعة التكرارية هذه دقة الأداة وملاءمتها لقياس البنى المقصودة.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي؛ تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبُعد المنتمية إليه. وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط موجبة ومرتفعة ودالة

إحصائياً عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت بين (0.81 – 0.90)، وهذا مؤشر قوي على أن الأداة تتمتع بصدق اتساق داخلي مرتفع، وأن أبعادها تقيس ما وضعت لقياسه بدرجة عالية من التجانس. كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): يوضح معاملات أبعاد محاور الدراسة بالدرجة الكلية للمحور

المحور	البُعد	الفقرات	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
المحور الأول: خصائص المراجعة الخارجية	الاستقلالية	5	**0.86	0.01
	الخبرة والكفاءة	5	**0.89	0.01
	جودة الأداء	5	**0.84	0.01
	الالتزام بالمعايير المهنية	5	**0.81	0.01
الارتباط الكلي للمحور الأول		**20**	****0.88**	**0.01**
المحور الثاني: فعالية إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	5	**0.87	0.01
	التقييم والقياس	5	**0.85	0.01
	الاستجابة ومعالجة المخاطر	5	**0.90	0.01
	مراقبة المخاطر والابلاغ عنها	5	**0.83	0.01
الارتباط الكلي للمحور الثاني		**20**	****0.91**	**0.01**

** دال عند مستوى (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة؛ حُسب معامل ألفا كرونباخ للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، على مستوى الأبعاد والمحاور والدرجة الكلية. ويوضح الجدول (6) القيم المبلّغ عنها.

جدول (6): يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة باستخدام ألفا كرونباخ

المحور	الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: خصائص المراجعة الخارجي	الاستقلالية	0.84
	الخبرة والكفاءة	0.86
	جودة الأداء	0.83
	الالتزام بالمعايير المهنية	0.81
الثبات الكلي للمحور الأول		**0.90**
المحور الثاني: فعالية إدارة المخاطر	تحديد المخاطر	0.85
	التقييم والقياس	0.87
	الاستجابة ومعالجة المخاطر	0.88
	مراقبة المخاطر والابلاغ عنها	0.84
الثبات الكلي للمحور الثاني		**0.92**

المحور	الأبعاد	معامل ألفا كرونباخ
المقياس الكلي للأداة		0.94

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

توضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (6) أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول (خصائص المراجعة الخارجية) بلغ (0.90)، بينما بلغ في المحور الثاني: "فعالية إدارة المخاطر" (0.92) بلغ ثبات المقياس الكلي (0.94)، وهي قيم تجاوزت الحد المقبول وتشير إلى ثبات ممتاز/ مما يؤكد أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة وموثوقة.

خامساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1-عرض نتيجة السؤال الأول: ما مستوى توافر وتطبيق خصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية) في البنوك الإسلامية اليمنية؟

لتحديد مستوى توافر وتطبيق خصائص المراجعة الخارجية في البنوك الإسلامية اليمنية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة. كما هو موضح في الجداول رقم (7).

الجدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لخصائص المراجعة الخارجية (ن=96)

البعد	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير اللفظي	ترتيب البعد
الاستقلالية	5	4.06	0.69	مرتفع	1
الخبرة والكفاءة	5	4.02	0.71	مرتفع	2
جودة الأداء	5	4.01	0.74	مرتفع	3
الالتزام بالمعايير المهنية	5	3.94	0.77	مرتفع	4
المتوسط الكلي	**20**	**4.01**	**0.73**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الجدول رقم (7) أن مستوى توافر خصائص المراجعة الخارجية في البنوك الإسلامية اليمنية جاء مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (4.01) بانحراف معياري (0.73)، وتشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يدركون توافر خصائص مهنية جيدة لدى المراجعة الخارجية، بما يعزز دورها في فحص العمليات والتقارير وتقديم التوصيات ذات الصلة بالرقابة وإدارة المخاطر. وجاءت الأبعاد بالترتيب الآتي: الاستقلالية في الرتبة الأولى بمتوسط (4.06) وانحراف معياري (0.69)، ويعكس ذلك تقدير أفراد العينة لأهمية حياد المراجع الخارجي وموضوعيته، وقدرته على الوصول إلى السجلات والمستندات، والإبلاغ عن الملاحظات الجوهرية دون تدخل أو ضغط يؤثر

في رأيه المهني. بينما بُعد الخبرة والكفاءة في المرتبة الثانية بمتوسط (4.02) وانحراف معياري (0.71)، مما يدل على تقدير مستوى المعرفة الفنية والمصرفية التي يمتلكها فريق المراجعة الخارجية، وعلى أهمية الجمع بين المعرفة المحاسبية وفهم طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية والمخاطر المرتبطة بها. وأما بُعد جودة الأداء في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.01) وانحراف معياري (0.74)، وتشير النتيجة إلى أن أفراد العينة يرون أن عملية المراجعة تُنفذ بدرجة جيدة من حيث التخطيط، وكفاية أدلة الإثبات، وجودة التوصيات، والالتزام بالمواعيد والسرية المهنية. بينما يدل مجيء بُعد الالتزام بالمعايير المهنية في المرتبة الأخيرة، مع بقائه مرتفعاً بمتوسط (3.94) وانحراف معياري (0.77)، ويشير على الحاجة إلى تعزيز التطبيق العملي المستمر للمعايير والتعليمات الرقابية. وبذلك تؤكد النتائج أهمية الخصائص الأربعة للمراجع الخارجي، مع اختلاف إسهام كل منها نسبياً.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة الجوبحي (2024) التي أكدت دور المراجع الخارجي في دعم الحوكمة والرقابة والإشراف على المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية، كما تنسجم مع دراسة Salem et al. (2021) التي أبرزت أهمية جودة المراجعة في تعزيز الرقابة على التقارير المالية. ويتفق ارتفاع بُعد الخبرة والكفاءة مع دراسة Mnif and Tahari (2022) ودراسة عياش (2016)، اللتين أكدتا أهمية الخبرة المالية والمحاسبية والمعرفة المتخصصة بالصيرفة الإسلامية في تحسين العمل الرقابي والالتزام بالمعايير.

2-عرض نتيجة السؤال الثاني: ما مستوى فعالية إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، التقييم والقياس، الاستجابة ومعالجة المخاطر، مراقبة المخاطر والابلاغ عنها) في البنوك الإسلامية اليمنية؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد فعالية إدارة المخاطر. كما هو موضح في الجداول رقم (8).

الجدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفعالية إدارة المخاطر ن=96)

البعد	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير اللفظي	ترتيب البعد
تحديد المخاطر	5	3.96	0.72	مرتفع	1
التقييم والقياس	5	3.85	0.82	مرتفع	4
الاستجابة ومعالجة المخاطر	5	3.93	0.75	مرتفع	2
مراقبة المخاطر والابلاغ عنها	5	3.86	0.80	مرتفع	3
المتوسط الكلي	**20**	**3.93**	**0.77**	**مرتفع**	

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الجدول رقم (8) أن مستوى فعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية جاء مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (3.93) وانحراف معياري (0.77)، وتشير هذه النتيجة إلى أن البنوك محل الدراسة تطبق ممارسات جيدة في تحديد المخاطر والاستجابة لها ومتابعتها، مع وجود مجال لتحسين الجوانب الفنية والكمية والرقمية المتقدمة. وجاءت الأبعاد بالترتيب الآتي: بُعد تحديد المخاطر بُعد تحديد المخاطر في المرتبة الأولى بمتوسط (3.96) وانحراف معياري (0.72)، ويشير ذلك إلى أن البنوك محل الدراسة تمتلك ممارسات جيدة في التعرف إلى المخاطر ومعالجتها، بينما يعكس انخفاض التقييم والقياس ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها نسبياً حاجةً إلى تطوير القياس الكمي للمخاطر، واختبارات الضغط، والأنظمة الآلية، وتقارير المخاطر، بينما بُعد الاستجابة ومعالجة المخاطر بجاء في المرتبة الثانية متوسط (3.93) وانحراف معياري (0.75)، ويدل ذلك على توافر استراتيجيات وإجراءات للتعامل مع المخاطر، ومتابعة الخطط العلاجية، وتخصيص الموارد اللازمة لمعالجة المخاطر ذات الأولوية وجاء بُعد مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.86) وانحراف معياري (0.80)، ويليه بُعد التقييم والقياس بمتوسط (3.85) وانحراف معياري (0.82)، ويشير انخفاض هذين البعدين نسبياً إلى أن مجالات قياس المخاطر كمياً، وإجراء اختبارات الضغط، وتطوير الأنظمة الآلية لمتابعة مؤشرات المخاطر الرئيسية، واستخدام تقارير المخاطر في القرارات الاستراتيجية، تمثل مجالات ذات أولوية للتحسين.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة Attaf and Bensbahou (2025a) التي أظهرت أثر المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر في تحسين عمليات إدارة المخاطر، ولا سيما الكشف عن المخاطر وتقييمها والرقابة عليها ومتابعتها. كما تنسجم مع دراسة عياش (2016) التي أكدت أهمية دور المراجع الخارجي في تقويم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر وقياسها والرقابة عليها والاستجابة لها.

ويشير تقدم بُعد تحديد المخاطر والاستجابة لها إلى أن البنوك محل الدراسة تمتلك ممارسات جيدة في التعرف إلى المخاطر ومعالجتها، بينما يعكس انخفاض التقييم والقياس ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها نسبياً حاجةً إلى تطوير القياس الكمي للمخاطر، واختبارات الضغط، والأنظمة الآلية، وتقارير المخاطر. وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة Nguyen (2021) التي أكدت خصوصية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وأهمية الآليات الرقابية والخبرات المتخصصة الملائمة لطبيعة هذا القطاع.

3-عرض نتيجة السؤال الثالث: <u>ما طبيعة التأثير الإجمالي لخصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر؟</u>

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام الانحدار الخطي البسيط. كما هو موضح في الجداول رقم (9).

جدول رقم (9) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر خصائص المراجعة الخارجية على فعالية إدارة المخاطر (ن=96)

المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 المعدل	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	معامل بيتا Beta	قيمة T	مستوى الدلالة . Sig
خصائص المراجعة الخارجي	0.712	0.507	0.502	96.74	0.000	0.712	9.83	0.000

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الجدول رقم (9) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ودالة إحصائياً بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر، إذ بلغ معامل الارتباط (R = 0.712)، وهو ما يعكس تقارباً واضحاً في اتجاه المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (R^2 = 0.507)، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2 = 0.502)، مما يعني أن خصائص المراجعة الخارجية تفسر ما نسبته (50.7%) من التباين في فعالية إدارة المخاطر، في حين تعود النسبة المتبقية وقدرها (49.3%) إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج الحالي، إضافة إلى الخطأ العشوائي.

وأظهر اختبار تحليل التباين دلالة النموذج ككل، إذ بلغت قيمة (F = 96.74) عند مستوى دلالة ($p < 0.001$)، مما يشير إلى صلاحية النموذج إحصائياً لتفسير العلاقة بين المتغيرين. وعلى مستوى معامل الانحدار، بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta = 0.712)، وقيمة (T = 9.83) عند مستوى دلالة ($p < 0.001$)، وهو ما يؤكد الدلالة الإحصائية للمعامل، والاتجاه الموجب للعلاقة، بمعنى أنه كلما تحسنت خصائص المراجعة الخارجية، ارتفع مستوى فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك محل الدراسة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النتائج تدعم وجود إسهام تفسيري دال إحصائياً لخصائص المراجعة الخارجية في فعالية إدارة المخاطر، دون أن يُفهم من ذلك إثبات علاقة سببية قطعية، إذ إن طبيعة التصميم المستخدم تسمح بالكشف عن العلاقة والإسهام التفسيري، ولا تسمح بالجزم بالسببية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه عياش (2016) من أهمية الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي ومنهجية مراجعة المخاطر في تقويم إدارة المخاطر، كما تتقاطع مع نتائج الجوبحي (2024) التي ربطت دور المراجع الخارجي بتعزيز الرقابة والحوكمة والإشراف على المخاطر. وتتقاطع النتيجة كذلك مع دراسة Attaf and Bensbahou (2025a) من حيث الاهتمام بدور المراجعة في دعم

إدارة المخاطر، مع اختلاف المتغير المستقل؛ إذ تناولت الدراسة الأخيرة المراجعة الداخلية، بينما تناولت الدراسة الحالية خصائص المراجعة الخارجية.

4-عرض نتيجة السؤال الرابع: ما التأثير التفصيلي لكل بُعد من أبعاد خصائص المراجعة الخارجية (الاستقلالية، الخبرة والكفاءة، جودة الأداء، الالتزام بالمعايير المهنية) على فعالية إدارة المخاطر؟

للإجابة على هذا السؤال، استخدام تحليل الانحدار المتعدد. كما هو موضح في الجداول رقم (10).

الجدول رقم (10) يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد للأثر التفصيلي (ن=96)

المتغير أو البعد	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 المعدل	قيمة F	مستوى الدلالة Sig. F	B	معامل بيتا Beta	قيمة T	Sig	الترتيب حسب Beta
النموذج الكلي	0.735	0.540	0.520	**26.67**	0.000	–	–	–	–	–
الاستقلالية	–	–	–	–	–	0.165	0.182	2.34	0.021	3
الخبرة والكفاءة	–	–	–	–	–	0.287	0.315	3.89	0.000	1
جودة الأداء	–	–	–	–	–	0.241	0.268	3.21	0.002	2
الالتزام بالمعايير المهنية	–	–	–	–	–	0.138	0.151	1.99	0.048	4

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط المتعدد بلغ ($R = 0.735$) مما يشير إلى وجود ارتباط متعدد بين أبعاد خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.540$) وهو ما يعني أن الأبعاد الأربعة لخصائص المراجعة الخارجية، عند إدراجها معاً في نموذج الانحدار، تفسر (54.0%) من التباين في فعالية إدارة المخاطر لدى أفراد العينة. أما معامل التحديد المعدل، فقد بلغ (0.520)، كما ظهرت قيمة ($F = 26.67$) دالة إحصائياً عند ($p < 0.001$). وجاء ترتيب الأبعاد حسب معامل Beta كما يأتي: الخبرة والكفاء ($Beta = 0.315$، و$p < 0.001$)، وجودة الأداء ($Beta = 0.268$، و $p = 0.002$)، والاستقلالية ($Beta = 0.182$، و$p = 0.021$)، والالتزام بالمعايير المهنية (Beta = 0.151، و$p = 0.048$).

وتتفق صدارة الخبرة والكفاءة مع دراسة عياش (2016) ودراسة Mnif and Tahari (2022)، اللتين أكدتا أهمية الكفاءة والمعرفة الفنية والمتخصصة بالصيرفة الإسلامية في تقييم المخاطر والالتزام بالمعايير. كما يتفق إسهام جودة الأداء مع دراسة Salem et al. (2021) التي دعمت أهمية جودة المراجعة في تعزيز الرقابة، ومع دراسة الجوبحي (2024) بشأن دور المراجع الخارجي في دعم الإشراف والحوكمة. أما دلالة الاستقلالية فتؤكد أهمية حياد المراجع وموضوعيته، مع اختلافها عن بعض نتائج دراسة Nguyen (2021) التي لم تجد أثراً واضحاً لاستقلالية لجان المراجعة في بعض مؤشرات المخاطر لدى المصارف الإسلامية؛ ويُعزى ذلك إلى اختلاف الجهة الرقابية محل القياس. وبالنسبة إلى الالتزام بالمعايير المهنية، فإن دلالته القريبة من الحد المعتمد تستلزم تفسيراً حذراً، إذ لا تعني الدلالة الإحصائية بالضرورة قوة عملية مرتفعة.

وتوضح هذه النتائج أن الخبرة والكفاءة وجودة الأداء تمثلان العاملين الأكثر إسهاماً في فعالية إدارة المخاطر، مع استمرار أهمية الاستقلالية والالتزام بالمعايير. وتمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باختبار هذه الأبعاد الأربعة مجتمعة في نموذج واحد داخل البنوك الإسلامية اليمنية.

5-عرض نتيجة السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.05$) في آراء عينة الدراسة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة المهنية؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة (Independent Samples t-test) لمتغير النوع الاجتماعي، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لمتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة المهنية)، وذلك من خلال اجابات افراد عينة الدراسة والموضحة في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11): يوضح نتائج اختبارات الفروق في آراء عينة الدراسة وفق المتغيرات الديمغرافية (ن=96)

م	المتغير	الاختبار الإحصائي	قيمة الاختبار (t / F)	مستوى الدلالة (p-value)	القرار الإحصائي
1	النوع الاجتماعي	T-Test	0.52	0.601	غير دال (لا توجد فروق)
2	المؤهل العلمي	ANOVA	2.15	0.122	غير دال (لا توجد فروق)
3	التخصص الأكاديمي	ANOVA	1.87	0.160	غير دال (لا توجد فروق)
	المسمى الوظيفي	ANOVA	831.	0.153	غير دال (لا توجد فروق)
4	سنوات الخبرة المهنية	ANOVA	4.87	0.010	دال (توجد فروق)

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الجدول رقم (11) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى النوع الاجتماعي ($p = 0.601$)، أو المؤهل العلمي ($p = 0.122$)، أو التخصص الأكاديمي ($p = 0.160$). أو المسمى الوظيفي ($p = 0.153$)، في المقابل، ظهرت فروق دالة تعزى إلى سنوات الخبرة، إذ بلغت قيمة ($F = 4.87$) ومستوى الدلالة ($p = 0.010$)، وتشير النتائج المرفقة إلى أن الفروق تميل لصالح ذوي الخبرة التي تزيد على عشر سنوات.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي، توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

1- جاء مستوى خصائص المراجعة الخارجية في البنوك الإسلامية اليمنية مرتفعاً، بمتوسط حسابي بلغ (4.01)، وكانت الاستقلالية الأعلى تقييماً بمتوسط (4.06)، في حين جاء الالتزام بالمعايير المهنية في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.93)، مما يشير إلى أهمية مواصلة تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية المنظمة للمراجعة الخارجية.

2- جاء مستوى فعالية إدارة المخاطر مرتفعاً، بمتوسط حسابي بلغ (3.93). وتصدر بُعد تحديد المخاطر الأبعاد بمتوسط (3.96)، بينما جاء بُعد التقييم والقياس أخيراً بمتوسط (3.85)، تلاه بُعد المراقبة والإبلاغ بمتوسط (3.86)، بما يبرز أهمية تطوير إجراءات قياس المخاطر ومتابعتها والإبلاغ عنها.

3- أظهرت نتائج الانحدار البسيط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المراجعة الخارجية وفعالية إدارة المخاطر، وبلغ معامل التحدي ($R^2 = 0.507$)، بما يعني أن النموذج فسر 50.7% من التباين في فعالية إدارة المخاطر.

4- أظهر الانحدار المتعدد أن الأبعاد الأربعة لخصائص المراجعة الخارجية مجتمعة فسرت 54.0% من التباين في فعالية إدارة المخاطر، وكان النموذج دالاً إحصائياً. كما جاء بُعد الخبرة والكفاءة المهنية في المرتبة الأولى من حيث معامل الانحدار المعياري ($\beta = 0.315$)، تلاه بُعد جودة الأداء ($\beta = 0.268$)، ثم الاستقلالية ($\beta = 0.182$)، فالالتزام بالمعايير المهنية ($\beta = 0.151$).

5- لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية إدارة المخاطر تُعزى إلى النوع الاجتماعي أو المؤهل العلمي أو التخصص أو المسمى الوظيفي، بينما ظهرت فروق دالة إحصائياً تبعاً لسنوات الخبرة ($p = 0.010$)، الأمر الذي يستدعي مراعاة الخبرات المهنية عند تصميم البرامج التدريبية، مع تحديد اتجاه الفروق بالرجوع إلى نتائج الاختبارات البعدية.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى الاستنتاجات السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

1- تطوير إجراءات تقييم المخاطر ومراقبتها من خلال تحديث أدوات القياس ومؤشرات الإنذار المبكر والتقارير الدورية؛ نظراً إلى انخفاض متوسطَي التقييم والقياس (3.85) والمراقبة والإبلاغ (3.86) نسبياً.

2- تعزيز الخبرة والكفاءة المهنية وجودة أداء المراجعين الخارجيين عبر برامج تدريب متخصصة وتطوير المهارات التحليلية والتقنية وتحسين إجراءات المراجعة، استناداً إلى تصدر الخبرة والكفاءة ($\beta = 0.315$)، تلتها جودة الأداء ($\beta = 0.268$) في نموذج الانحدار المتعدد.

3- 3- المحافظة على استقلالية المراجع وتعزيز الالتزام بالمعايير المهنية من خلال ترسيخ الضمانات المهنية، والحد من تضارب المصالح، وتطوير إجراءات توثيق المراجعة ومراقبة جودتها.

4- تعزيز التكامل المهني بين المراجعين الخارجيين وإدارات المخاطر عبر تطوير قنوات التواصل والاستفادة من نتائج المراجعة في تحديد المخاطر ومعالجتها ومتابعتها، مع المحافظة على استقلالية المراجع ومسؤوليات الإدارة المصرفية.

5- مراعاة سنوات الخبرة في برامج التدريب والتطوير وفقاً للاحتياجات المهنية الفعلية، مع الاستناد إلى نتائج الاختبارات البعدية لتحديد اتجاه الفروق بين فئات الخبرة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- البركي، وفاء امراجع محمد. (2025). مدى تأثير العناية المهنية الكافية والاستقلالية على تحسين جودة المراجعة في مدينة بنغازي: دراسة ميدانية من وجهة نظر الأكاديميين والمراجعين الخارجيين. مجلة القرطاس، 1(27)، 233 – 264.doi

2- الجوبحي، ملاك مجيب صادق علي. (2024). دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية doi

3- خلاط، جميل محمد؛ والمحجوبي، عبد الرحمن أحمد الطيب. (2024). العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في المنطقة الغربية – ليبيا. مجلة دراسات محاسبية، العدد 6، 264 – 291. doi

4- ديان، حسين قاسم سالم؛ وباسردة، محمد عبدالله محمد. (2025). أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 12 (128)، 164 – 198.

5- الذيفاني، محمد ناصر صالح؛ والغزي، غزي علي محمد. (2026). أثر تعديلات معايير المراجعة الدولية لفقرات التقرير على تحسين جودة تقرير المراجع الخارجي للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية). مجلة جامعة عمران، 6(11)، 251 – 288.

6- الشرعبي، عبد الواحد عبد الكريم عبد الواحد؛ والحالمي، سلطان حسن محمد. (2024). أثر تطبيق ستة سيجما على جودة المراجعة الداخلية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية. مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 10(40)، 388 – 417.

7- الشريف، جعفر. (2024). أثر تطبيق متطلبات المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(72)، 73 – 143.

8- العمودي، أحمد عبد الله؛ وبن كليب، سالم عبد الله. (2015). العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمنية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(5)، 137 – 168. doi

9- عياش، عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود. (2016). دور المراجع الخارجي في تقويم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025a). The effect of improving risk management as a mediator variable in the relationship between the modern approach to internal auditing and competitive advantage: A study in Yemeni Islamic banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 15(2), 163–172. doi

2- Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025b). The impact of risk-based internal audit approach on improving risk management processes: A field study in Yemeni Islamic banks (Aden). Journal of Management World, 2025(1), 180–190.

3- Basel Committee on Banking Supervision. (2014). External audits of banks. Bank for International Settlements. doi

4- Basel Committee on Banking Supervision. (2024). Core principles for effective banking supervision. Bank for International Settlements. doi

5- El-Deeb, M. S., Alarabi, Y., & Mohamed, A. (2024). The role of audit committee characteristics in improving the risk disclosure of companies

examining the moderating role of audit quality. Future Business Journal, 10, Article 130. doi

6- International Auditing and Assurance Standards Board. (2020). International Standard on Auditing 220 (Revised): Quality management for an audit of financial statements. International Federation of Accountants. doi

7- International Auditing and Assurance Standards Board. (2022). 2022 handbook of international quality management, auditing, review, other assurance, and related services pronouncements. International Federation of Accountants. doi

8- International Auditing and Assurance Standards Board. (2026). 2026 handbook of international quality management, auditing, review, sustainability and other assurance, and related services pronouncements. International Federation of Accountants. doi

9- International Organization for Standardization. (2018). ISO 31000:2018 risk management—Guidelines. doi

10- Islamic Financial Services Board. (2005). Guiding principles of risk management for institutions (other than insurance institutions) offering only Islamic financial services. doi

11- Kurniawan, F. A., Hanggraeni, D., & Purnomo, G. (2024). Risk governance unlocks Islamic banks' dual performance goals. Jurnal Bisnis, Manajemen dan Perbankan, 10(2).

12- Mnif, Y., & Tahari, M. (2022). Audit committee characteristics and compliance by Islamic banks with AAOIFI accounting standards. Advances in Accounting, 57, Article 100596. doi

13- Nguyen, Q. K. (2021). Oversight of bank risk-taking by audit committees and Sharia committees: Conventional vs Islamic banks. Heliyon, 7(8), Article e07798. doi

14- Salem, R., Usman, M., & Ezeani, E. (2021). Loan loss provisions and audit quality: Evidence from MENA Islamic and conventional banks. The Quarterly Review of Economics and Finance, 79, 345–359. doi

15- Saudi Central Bank. (2023, November 14). Risk management framework for Shari'ah-compliant banking. doi